التنمية المحلية: الأهداف والسياسات

مقاربة نظرية

علوني عمار
أستاذ محاضر أ
جامعة سطيف 1
Allouni_am@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2018/10/17 **تاريخ قبول النشر 2019/01/25**

الملخص:

تتناول هذه المقالةإطلالة علىمفهوم التنمية المحلية وجوانبه النظرية هذا المفهوم الذي حظي بالكثير من الاهتمام من طرف الباحثين في السنوات الأخيرة نتيجة عدة عوامل ومنها تطور مفهوم تنمية المجتمع المحلي ومفهوم التنمية الإقليمية ، التحولات الدولية وتأثيرات العولمة، تغير نظرة الحكومات إلى التنمية الفوقية بالإضافة إلى التغيراتالعالمية والدور الجديد للدولة.

الكلمات المفتاحية:.التنمية المحلية ، تنمية المجتمع المحلي ، سياسات التنمية المحلية

Abstract:

Cet article traite leconcept de développement local ce concept quia eu beaucoup d'attentionpar les chercheursces dernières annéesen raison deplusieurs facteurs, notammentl'émergencedu concept dedéveloppement communautaireet le concept dedéveloppement régionaldébutdu XXe siècle, les changements internationaux etles effets de lamondialisation, le changement des politiques des gouvernements et le nouveau rôlede l'Etat.

تمهيد

منذ التسعينات والمختصين في مجال التنمية يتكلمون عن التنمية المحلية، لكن لم يتفقوا على تعريف محدد لها بحيث لم يتوصلوا إلى تعريف دقيق وشامل ومقبول من طرف الجميع.

إن مفهوم التنمية المحلية أصبح اليوم مفهوما حاملا لأهم تحديات المجتمعات المعاصرة ففي السنوات القليلة الماضية ظهر هذا المفهوم على المستوى الأوروبي كبديل لمفهوم المركزية الموروث عن الأزمنة الماضية، كما تعرض مفهوم التنمية المحلية إلى العديد من التغيرات لا تقتصر فقط على الاقتصاديين بل ساهم في ذلك السياسيين والقانونيين وعلماء الاجتماع والإداريين المشرفين والمنتخبين المحليين، فحسب "J. P. Hillewaere"[1] كلمة تنمية محلية لا تفسر بشكل دقيق إلا إذا أعطينا لمكوناتها مدلولا خاصا بحيث يقصد بالمحلي المكان الذي نعيش فيه ونود أن نحقق مستوى معيشي يسمح بالتعبير على أننا موجودون ونشعر بالانتماء إليه، أما كلمة تنمية فتعني الكثير فهي تعاون وتظافر جهود الأفراد والمؤسسات والمجتمع المدني والمنتخبين المحليين وكل الفاعلين في تحقيق وتوفير الاحتياجات التي تضمن العيش الحسن لكل فرد في المجموعة المحلية.

إنّ ما نعنيه هنا بالتنمية المحلية يتطابق مع ما جاء به "Pierre Ducasse""[2] الذي اعتبر التنمية المحلية حلقة تكامل بين العديد من الأطراف ذات الصلة بالمكان، بحيث لا يجب استثناء أي طرف في هذه الحلقة، لأن التنمية المحلية هي قبل كل شيء إستراتيجية لتنمية الجماعات المحلية، هذه الإستراتيجية يجب أن تضم العناصر الآتية:

الأهداف: تحدد الأهداف من طرف المعنيين بشكل واضح ودقيق، بحيث يعتمد هذا الدافع على الموارد والإمكانيات المتوفرة، لأنه لا يمكن تحديد أهداف دون الوصول إلى تحقيقها.

النتائج: التنمية المحلية لا يمكن اعتبارها حلقة بين الأطراف الفاعلة فيها دون نتائج محققة، فالتنمية المحلية الفعلية تكون لها آثار ونتائج على الواقع المحلي.

تقييم النتائج: إن تقييم النتائج المحققة على المستوى المحلي ليست بالأمر السهل، إنما المتابعة الفعلية المسطرة يمكن أن تبين مدى العلاقة بين ما تحقق والوسائل المستخدمة لذلك.

إن التنمية المحلية يجب أن ينظر لها كإستراتيجية ذات منفعة عامة وليست خاصة، فالبعض يعتبر التنمية المحلية هي فقط برامج لمحاربة الفقر والبطالة وهذا خطأ يرتكب في الكثير من الكتابات المتخصصة، فالتنمية المحلية تهتم بكل الفئات المتوسطة منها والفقيرة وبكل المؤسسات سواء المتوسطة، الصغيرة أو المصغرة، ذكورا وإناثا، قطاع عام أو خاص، وتبقى دائما التنمية المحلية حسب("G. Fievet")[3] سلطة المجموعة المحلية على ثرواتها والتعاون بين كل الأطراف في صورة التكافل.

لقد وردت العديد من التعاريف للتنمية المحلية، هذه التعاريف ارتبطت أكثر بالزاوية التي ينظر منها إلى كيفية وطريقة تنمية المجتمعات المحلية، حيث تشير العديد من المراجع المهتمة بموضوع التنمية ومنذ الحرب العالمية الثانية إلى أن هذا المفهوم لا يرتكز فقط على جانب معين بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب،[4] ، وقبل التطرق إلى مختلف التعاريف الواردة في شأن التنمية المحلية تستدعي الضرورة التطرق لمفهوم التنمية في صورتها العامة.

المحور الأول: مفهوم التنمية المحلية: قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية كان لابد من التطرق إلى التنمية الاقتصادية والتي تشير إلى تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل[5]، وعليه فإن الدول التي تقدمت اقتصاديا هي التي استطاعت تحقيق الكثير في هذا الاتجاه، إن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغيرات اقتصادية، بل تتعداها إلى التأثير في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، مثل زيادة الدخل الوطني، الإنتاج الوطني وكذلك نصيب الفرد من هذا الدخل، مما يؤدي إلى الرفع من مستويات الادخار ويدعم بذلك رأس المال والتقدم التكنولوجي في المجتمع، لقد أصبحت التنمية الاقتصادية حلقة مترابطة لا تعتمد فقط على نموذج تدخل الدولة بل يتعدى ذلك إلى نموذج متجدد حيث تنطوي تحته عدة أطراف، نذكر منها الجمعيات، المجموعات المحلية والإقليمية والنقابات[6] ... الخ. إن التنمية الاقتصادية هي عملية ديناميكية متتابعة، بحيث التغير في أي من المتغيرات في الاقتصاد الوطني ينجر عنه تغير في مجموعات أخرى، ولقد عرف مفهوم التنمية الكثير من الاتجاهات النظرية يمكن تلخيصها فيما يلي:[7] تتقاسم نظريات التنمية منذ آدم إلى كينز فكرة التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي، الكلاسيك ركزوا على العلاقة بين الضغوط السكانية ومحدودية الموارد، أما النيوكلاسيك فذهبوا إلى تحليل الادخار والاستثمار كما ركزوا على الآثار المرافقة للتقدم التكنولوجي، أدخلت الكثير من التعديلات على التفسيرات التقليدية وخاصة كيفية تاثير التراكم الرأسمالي على

التنمية الاقتصادية، وهنا يمكن الإشارة إلى كل من "شومبيتر وكينز": "فشومبيتر" أبرز دور المنظم في قيادة عملية التراكم، أما "كينز" فركز على جانب الطلب في الدفع بعجلة التنمية أو ما يسمى بالإنعاش الاقتصادي، أما الكنز يون الجدد فركزوا على علاقة التراكم الرأسمالي بخلق الطلب والعرض،

منذ الحرب العالمية الثانية ازداد الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية وحاول الكثيرون تطبيق ذلك على حالة الدول النامية، حيث برز اتجاهين، الأول اهتم بأسباب فشل التنمية في الدول النامية، والثاني ركز على العوامل الأساسية للنمو.

1- المجتمع المحلي والتنمية المحلية: من وجهة نظر علماء الاجتماع فإن المجتمع المحلي هو جزء من المجتمع الكبير وعليه فإن التنمية المحلية هي جزء من التنمية الوطنية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة، والمشاركة لا تعتمد فقط في التنمية الشاملة على الأفراد والجماعات والمؤسسات بل تتعداها إلى مشاركة الأقاليم المحلية [8] : لأن نجاح التنمية المحلية هو نجاح التنمية الشاملة.

إن المجتمعات المحلية تختلف فيما بينها لا من ناحية الحجم فقط إنما تختلف من حيث خصائصها العامة، فهناك الكثير من المجتمعات المحلية منها، المجتمعات الريفية، المدن الكبيرة والمدن الصغيرة، ومن أهم التعريفات تعريف "ماكيفر"، الذي عرف المجتمع المحلي على أساس أنه "جماعة تكون المشاركة بينهم على أساس تلبية وتهيئة ظروف الحياة الأساسية" [9] ، وعليه فإن المجتمع المحلي ينظر إليه كجماعة متكاملة تعيش حياة مشتركة، فإذا ما تعلق الأمر بالتنمية فإن التوصل إلى الوعي والمشاركة في البرامج التنموية يحقق مصالح المجتمع ككل، فالمجتمع المحلي يتفاعل مع المجتمع الكبير من خلال علاقات متداخلة يعكس مشاكله الرئيسية، سواء ما تعلق منها بالبناء الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي[10] ، ولكي يسهم المجتمع المحلي في تطور المجتمع الوطني أو ما يسمى بالمجتمع القومي لا بد من تواجد تكامل بين كل المجتمعات المحلية شريطة توفر الظروف المناسبة التي تسمح بذلك ومنها طبيعة المجتمع نفسه والنظام الاقتصادي والاجتماعي المنتهج.

لقد أعطى الكثير من كتاب علم الاجتماع تعاريف مختلفة للمجتمع المحلي، حيث اعتبره "إسماعيل عبد الباري"[11] " بناء اجتماعي تسوده أشكال بسيطة من العلاقات الاجتماعية، أفراده محكومون بعادات وتقاليد وقيم محلية" ، ومنه نستنتج أن المجتمع المحلي هو جمع من الأفراد يعيشون في مساحة جغرافية محددة داخل المجتمع يشترك أفراده في أنشطة اقتصادية واجتماعية تربطهم علاقات اجتماعية يسعون من خلالها إلى تحقيق

أهداف مجتمعهم المصغر، حيث يرى **نيلسون** بأن المجتمع المحلي عبارة عن نطاق مكاني يتكون من مجموعة من العناصر والعمليات والمحاور والأبعاد التي تسهم في تقدمه عن طريق حل مشكلاته الذاتية.[12]

إن المجتمع المحلي يعتبر أحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في تحقيق التنمية الشاملة فالتنمية الشاملة هي تنمية متعددة الأبعاد والمستويات تتطلب تنسيقا دقيقا بين مختلف قطاعاتها وحسب مدخلات كل قطاع ومخرجاته بالنسبة لباقي القطاعات[13] ، ذلك لأن التنمية الاقتصادية لا تتحقق لوحدها وأي تنمية لا يمكن أن تتحقق بقطاع من القطاعات فهي عملية مجتمعية متكاملة، حيث يرى الكثير من الباحثين ومنهم (J. A. FontanTremblay G. &) أن العلاقة بين عمليات التنمية بجميع مستوياتها هي علاقة عضوية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض بل أنه لا يمكن أن تتحقق بالتركيز على الجزء وحده فهي تجري داخل مكونات الكل "Macro" بكافة جوانبه.[14] وهنا يمكن القول بأن التنمية المحلية هي عبارة عن مجموع العمليات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجموعة المحلية[15] ، على الرغم من النتائج الايجابية التي تنجم عن التنمية الوطنية الشاملة، مثل ارتفاع الدخل الوطني والدخل الفردي، ارتفاع تقديم الخدمات، إلا أنها في الواقع لا تسمح بتوزيع عادل لثمار التنمية وبذلك فإن أهمية التنمية المحلية تتجلى من خلال عدة عناصر هي:[16] تساهم برامج التنمية المحلية في توفير الوسائل التي تسمح بالمساهمة في برامج التنمية الشاملة، التنمية المحلية تحقق التكامل بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي وهذا يجعل المجتمعات المحلية تستفيد من نتائج برامج التنمية، تسهم التنمية المحلية بشكل فعال من خلال التمهيد لهذه الأخيرة لتفادي العقبات التي تقف أمام تنفيذ البرامج التنموية المسطرة، برامج التنمية المحلية هي القاعدة أو وسيلة الاتصال بين الجماعات المحلية ومركز التخطيط، ويرى "د. أحمد خاطر" أن تجارب الجماعات المحلية في التنمية توضح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع وهذا يجعل تخطيط التنمية على المستوى الوطني أكثر واقعية وعليه يصبح قابلا للتنفيذ والاستفادة منه،[17] ولذا فإن الكثير من الدول النامية وعلى ضوء مما سبق ذكره أعادت النظر في سياساتها التنموية، هناك حقيقة مفادها أن التنمية المحلية وإن كانت في أثرها القابل للقياس تبدو عملية اقتصادية إلا أن سبيلها لتحقيق ذلك هو الانتقال لذه المجتمعات المحلية من حالة نوعية إلى حالة نوعية أفضل من خلال مجموعة من العمليات الاجتماعية والثقافية تتناول تطوير السلوك والقيم والعادات ، وبدون هذه العمليات غير المادية فإن أية تنمية اقتصادية تصبح مهددة بالتآكل والاندثار.[18]

2- التنمية المحلية وأهدافها.

1- تعريف التنمية المحلية والمجتمع المحلي:لايوجد لحد اليوم تعريف موحد لتنمية المجتمع المحلي حيث وجد له أكثر من تعريف على مدى الخمسين عاما الماضية من الفكر التنموي، يمكن ذكر بعضا من هذه التعاريف كالأتي:

أ- تعريف كامبردج: يعتبر هذا التعريف من أوائل تعريفات تنمية المجتمع المحلي وهو الذي تبنته الإدارة البريطانية للمستعمرات في مؤتمر "كامبردج" للإدارة الأفريقية عام 1948:[19] حيث اعتبرت تنمية المجتمع المحلي بأنها " حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي، ويمكن استخدام أساليب فنية لاستشارة الأهالي لضمان استجابتهم بحماس للحركة، وتضم تنمية المجتمع المحلي كل أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع المحلي، كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التي تقوم ا الحكومة أو الهيئات غير الحكومية .

ب- تعريف الأمم المتحدة 1963: عرفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع المحلي على أساس أنها" تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود الناس مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي، وعليه فإن هذه المجموعة المركبة من العمليات تتكون من عنصرين أساسيين هما[20] مشاركة الناس أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين أحوالهم المعيشية بأكبر قدر ممكن والاعتماد على مبادراتهم الذاتية.[21]

ج- تعريف أيروين ساندز (1958): يرى "ساندز" "Sandez" أنه يمكن النظر إلى تنمية المجتمع المحلي كعملية، كغاية، كطريقة وكحركة اجتماعية[22].

د- تعريف باركو (1975): أشار "باركو" إلى تنمية المجتمع المحلي كالأتي: " تسيير تلك الآليات الثقافية والتي تؤدي إلى خبرات مشتركة والتي توفر الثقة والأهداف المشتركة".[23]

هـ- تعريف بلوك (1986): هذا التعريف الذي يعتبره الكثير من الباحثين تعريفا واقعيا، حيث عرف المجتمع المحلي على أنه: المشاركة الفعالة التطوعية في عملية تستهدف تحسين الأحوال في أحد جوانب حياة المجتمع

المحلي، وعادة ما يؤدي هذا العمل إلى تقوية نمط العلاقات المتبادلة بين الناس والمؤسسات في المجتمع المحلي.[24]

و- تعريف إدوارد بلاكلي (1993): تتضمن تنمية المجتمع المحلي كما يراها هذا الكاتب قيام الفرد على إحداث التغيير القادم من خارج المجتمع المحلي بوضع أولويات العمل بالاشتراك مع سكان المجتمع المحلي أنفسهم، نحو هدف بعيد يتمثل في تكامل المجتمع المحلي في حياة المجتمع الأكبر[25]

إن المتفحص لهذه التعاريف يكتشف أن كلا منها يركز بطريقة معينة على جانب المشاركة وإذا كان كل من هذه التعاريف يستحق وقفة لمحاولة توضيح زواياه واهتمامه إلا أن نطاق هذا البحث لا يسمح بذلك، لكن هذه التعاريف السابقة لتنمية المجتمع المحلي تتضمن جوانب هامة[26] وهي أن التنمية المحلية كعملية وكطريقة فنية يمكن من خلالها دعم وتنشيط المجتمع المحلي وإحداث تغييرات مقصودة في الأوضاع المحلية التي يعيش السكان في ظلها مدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي،

و أن تنمية المجتمع في كل زمان ومكان لا بد أن تتم في مجتمع قائم وليس مجرد تجمع أفراد يعيشون في أماكن متجاورة بل هو حياة اجتماعية تتم بترابط اجتماعي، كما أن المجتمعات المحلية تتكون عادة طبقا لحدودها الجغرافية وموقعها الإقليمي وتربطها المصالح المشتركة، اجتماعية وثقافية والعادات والتقاليد المكتسبة والمشاركة الوجدانية التي تنشأ من الروابط الأسرية والاشتراك في الخدمات التي تؤدي لصالح تلك المجموعة من مدارس ومستشفيات وأندية ودور العبادة ومحلات عامة وغيرها من المؤسسات.[27] يتناولها التنظيم في نواحيها المختلفة، ويستهدف هذا التنظيم تحقيق ما يشعر به الناس إزاء هذا المجتمع من احتياجات يرون أنها ضرورية لهم[1] ، وعلى ذلك يمكن أن نقول أن المجتمع المحلي يتكون من عناصر متشابكة ومترابطة مع بعضها البعض ويشتمل على الجوانب الآتية:

1- الموقع الجغرافي: الموقع الجغرافي عنصر أساسي، إذ لولا المكان لما وجد المجتمع، فهو يعيش فيه وينمو على أرضه، فالقرية أو المدينة تحتل أماكن محددة، كذلك الأحياء المختلفة في كل مدينة تحتل أماكن محددة تشمل المرافق التي تخدم المواطنين المحليين من معاهد ومدارس ومستشفيات ومواصلات وكافة ما يشبع احتياجاتهم.

2- السكـان: يمثل العنصر البشري الذي يعيش في هذا المجتمع عنصر أساسي لقيامه، ولولاه لما وجد، فإن هاجر المواطنون من إقليم معين لاختفى المجتمع فيه رغم وجود المكان.

3- العلاقات الاجتماعية: تنشأ بين سكان كل منطقة سواء كانت قرية أو مدينة أو إقليم مجموعة من العلاقات التي ترتبط بالجماعة وتربط بين أفراد المجتمع . فكل فرد ينتمي إلى أسرة أو إلى جماعة أو عضو في ناد أو نقابة مهنية، يرتبط بأسرته أو جماعته برباط قوى يظهر جليا في بناء المجتمع.

4- التباين الاجتماعي والاقتصادي بين أفراد المجتمع: المجتمع لا يتكون فقط من مجموع أفراده وإنما أيضا من مراتبهم المختلفة وترتيبهم الطبقي وهذا يؤثر في طابع حياتهم وأساليب تفكيرهم وسلوكهم.

5- التقاليد والعادات والقيم الاجتماعية: لا شك أن لكل مجتمع تقاليده وعاداته وقيمه الاجتماعية وتراثه الاجتماعي وفلسفته الاقتصادية، حيث أن لهذه المفاهيم والتقاليد أثر كبير في تحديد معايير السلوك الاجتماعي لتحقيق أهداف المجتمع[28]

إن المشاركة في التنمية هدف ووسيلة ويرى البعض أن الدول النامية لا تستطيع أن تحقق المعدلات المطلوبة في التنمية اعتمادا على التمويل الخارجي وإنما تحققها بمواردها المحلية، كما يتطلب ذلك إعادة توزيع الموارد المحلية بما يحقق زيادة في الدخل ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تغييرات في هيكل الطلب لزيادة القوة الشرائية وتغيرا في هيكل الإنتاج، لتلبية الاحتياجات الضرورية، حيث يري الأستاذ "آرثر دنهام" "ArtherDunham"تنمية المجتمعالمحلي على أنه: (نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه) كما حصر تنمية المجتمع في عدد من العناصر وأهمها [29] برنامج مخطط يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع، تشجيع المساعدات الذاتية باعتبارها حجر الزاوية في برنامج التنمية عامة، يعني ذلك المشاركة الشعبية، وتتطلب عملية التنمية وجود شرطين هما[30]: الشرط الأول وهوإزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد أو المجتمع): أما الشرط الثاني فيتمثل في توفير المؤسسات التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها أي الترتيبات الهيكلية التي تؤدي إلى توسيع فرص تنمية الإمكانيات الذاتية الكامنة ورفعها إلى حدودها القصوى للأفراد والمجتمعات على حد سواء.

2- أهداف التنمية المحلية: للتنمية المحلية عدة أهداف يمكن أن نذكر منها[31]:

أ/ **الهدف العام:** ويتضمن شقين يجب أن يتحققا معا وهما التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي والارتقاء بمستوى مشاركتهم الفعالة في أحداث هذا التقدم ، تتعلق هذه الأهداف باستمرارية التقدم في نوعية الحياة والارتقاء بالمشاركة الشعبية في إحداثه فإن تغييرات جذرية في بناء وظائف نسق المجتمع المحلي ونظمه الفرعية يجب أن تتحقق كأهداف وسيطة أو عامة وتشمل التنمية البيئية والاقتصادية والبشرية والمؤسسية، وتشمل الأهداف العامة:

ج–التنمية البيئية المحلية: وتتمثل في استمرارية وقدرة الموارد البيئية المحلية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة والتحسين المستمر لمستوى البيئية المعيشية للمواطنين من خلال إصلاح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة وفي مقدمتها البنية الأساسية.[32]

د–التنمية الاقتصادية المحلية، وتتضمن زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين، وتقريب الفوارق الداخلية فيما بينهم، زيادة فرص العمل المستقر والمنتج وتنويع مصادر الدخل المحلي اعتمادا على تصنيع الريف.

هـ–التنمية البشرية المحلية، وتتضمن ضبط معدلات النمو العددي لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية، التوزيع الجغرافي للسكان بما يتناسب والتوزيع الطبيعي للموارد المادية المتاحة[33]

و–التنمية المؤسسية: وتعني الاعتماد على المشاركة الشعبية من خلال رفع كفاءة المنظمات المحلية، والتعميق المستمر للامركزية التنمية المحلية، بالزيادة المطردة لدور ومسئوليات المنظمات المحلية في هذه التنمية.

إن أهمية التنمية المحلية جعلت الأمم المتحدة تعطي اهتماما بالغا بداية من النصف الثاني من القرن العشرين لتدعيم فكرة التنمية المحلية وإبلاغ الدول وخاصة الدول النامية بأهميتها لتجعل لها برامج ومخططات خاصة، كما ساهمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ببرامج خاصة في إطار ما يسمى بـ: LED (التنمية الاقتصادية المحلية))[34] وذلك لتقوية ودعم الفاعلين المحليين على الاستفادة من قطاع الأعمال المحلي ورأس المال ومصادر التمويل المحلي المتاحة.

المحور الثاني: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية: إذا كانت التنمية المحلية وسياستها وهدفها هو الإنسان المتواجد على تراب الجماعة المحلية فيجب أن تستند الأعمال أساسا على تعبئة الطاقات البشرية المستهدفة بالتنمية، ومن ثم توفير المناخ المناسب لتحقيق هذه الهداف وتقوية مسار التنمية وتوظيف الإمكانيات اللازمة لذلك ولعل من أهم دوافع الاهتمام بموضوع التنمية المحلية:

1- ظهور مفهوم المجتمع المحلي: ظهر مفهوم تنمية المجتمع المحلي مع بداية القرن العشرين، فالكثير ممنأرخوا لمفهوم تنمية المجتمع المحلي أرجعوا الفكرة إلى العديد من السياسات والبرامج التي تبنتها الحكومات والهيئات سواء في الولايات المتحدة أو غيرها من الدول، هذه البرامج كان القصد منها تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على مستوى مجموعات السكان والتي يطلق عليها حاليا بالجماعات المحلية،[35] غير أن الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي يعود إلى سنة 1544[36] ، وذلك عندما اعتبرت التنمية المحلية أداة لتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في نشأة الحكومة المحلية، كما ألقى الضوء على هذا المفهوم سنة 1947 في بريطانيا وبالتالي أخذ مفهوم التنمية المحلية أهمية خاصة في مؤتمر "ASHRIDGE" في انجلترا سنة 1954[37] وأوصى المؤتمر بضرورة تنمية المجتمع المحلي .

إنّ مفهوم التنمية المحلية وأهميتها لم يعرف في الحقيقة إلى بعد الحرب العالمية الثانية حيث عرفت المجتمعات الاستقرار الاقتصادي والسياسي وبالتالي تهيأت الظروف لذلك، وقد نال الموضوع أهمية لدى الأمم المتحدة، حيث ظهرت أوائل التقارير عن التنمية المحلية في سنوات 1955 1956، كما صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة سنة 1955 أول إعلان شامل عن موضوع التقدم الاجتماعي وتنمية المجتمع المحلي.

لقد انتقل موضوع التنمية المحلية من ارتباطه بالريف إلى المناطق الحضرية وظهر ما يسمي حاليا بتنمية المجتمعات الحضرية، حيث كان يعتقد أن موضوع التنمية المحلية يشمل فقط الكيفية والإجراءات التي تتم بواسطتها تنمية المجتمعات الريفية.

لقد قدم "كلينارد" سنة 1966[38] أهم التصورات للتنمية المحلية في المناطق الحضرية الفقيرة حيث يرى أنها تعتمد بالدرجة الأولى على المشاركة من طرف سكان هذه المناطق ذاتهم في تنمية المنطقة المتواجدون فيها، فإذا ما أمكن التغلب على شعورهم باللامبالاة والاتكالية وتبديلها إلى الشعور بالمسئولية والإحساس بأخذ المبادرة فيصبح بإمكانهم استخدام مواردهم لحل مشاكلهم المتعددة .

لقد عكفت منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها على العمل في إحداث تغيرات في اتجاهات الناس وإدماجهم في برامج التنمية المحلية ولقد جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 1959[39] أن إدماج الناس في تنمية مجتمعاتهم المحلية تعتمد على ثلاثة طرق وهي: تعليم المجتمع المحلي، تدريب قادة في مجال التنمية المحلية لضمان تنفيذ البرامج المحلية بصورة أكفء، خلق ديناميكية محلية يكون مصدرها واقع الناس وتغيير هذا الواقع،

ويرى الكثير من الخبراء أن الهدف من التنمية المحلية ليس زيادة الإنتاج، بل الهدف هو كيفية توزيع ثمار هذه التنمية على سكان المجتمع وبصفة عادلة، كما نبهوا إلى ضرورة مراعاة الاحتياجات الحقيقية للسكان وإلا فقدت التنمية المحلية مغزاها وأهميتها.

إن تقرير الأمم المتحدة لسنة 1961 أشار إلى مشكلة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد النتائج التي أظهرتها الدراسة التي قامت ـا هذه الهيئة حول برنامج التنمية في العالم وعليه فإن التقرير يوحي بضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية على غرار التنمية الاقتصادية وذلك بالحث على وضع برامج تنموية اقتصادية-اجتماعية محلية،[40] كما أشارت التقارير اللاحقة للهيئة المذكورة آنفا أن إسهامات المجتمع المحلي في التنمية الشاملة يكون على النحو الآتي:

- إحداث نمو اقتصادي واجتماعي على المستوى المحلي،
- توسيع القاعدة الهيكلية الأساسية المحلية التي تساعد على استغلال الموارد والاستثمارات المناسبة لها،
- تطوير عمل السلطات المحلية وتقوية المؤسسات المحلية حتى تصبح قادرة على التكيف مع الظروف الجديدة،
- التعرف على الحاجات التي يدركها الناس كشرط أساسي لنجاح تنمية المجتمع المحلي.

إن الاهتمام الذي أولته المنظمات الدولية أو الدول للتنمية المحلية سواء من الجانب الفكري أو جانب الممارسة أعطي لها انتشارا واسعا في مختلف أنحاء العالم وجعل إستراتيجية هذه التنمية تتحسن وتتطور، كذلك تم الكشف عن مختلف العراقيل التي تقف في وجهها للتغلب عليها، والتنمية المحلية اليوم رهان كل المجتمعات سواء المتقدمة أو المتطورة.

2- ظهور مفهوم التنمية الإقليمية: تشمل كلمة إقليم في الكثير من الأحيان مفاهيم اقتصادية وسياسية وإيديولوجية واجتماعية وهذا ما عبر عنه "Guydimeo" في كتاب بعنوان (Les Territoires du Quotidien) في 1996[41] أما بالنسبة لـ "M. Lussaulh" فإن المجال الترابي أو الإقليمي من المنظور الاقتصادي هو مجتمع بشري يعيش في مجال معين ذو طبيعة خاصة بسبب تميزه بمميزات طبيعية وبشرية [42] ، إن المجال الترابي هو مكان جماعي يرتكز على تثمين الموارد المحلية والتحكم في مختلف القواعد ذات الصلة بمجموع الفاعلين مثل المؤسسات الإدارية سواء حكومية أو سياسية وعلى مختلف المستويات، ولهذا فإن

العملية متعددة الأبعاد وتمس جميع مكونات المجتمع المحلي وتنفيذها يتم على الأمد الطويل، ولقد أشار " J.N Thomas" إلى أن تنمية الأقاليم عادة ما ينظر إليها من جانبين، الجانب الأول يتمثل في تدخل السلطات المحلية عن طريق تهيئة الإقليم ووضع السياسات المناسبة لذلك أما الجانب الثاني فهو أقرب إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ويعتمد على طبيعة الإقليم وكيفية تدعيم التنمية فيه.(43)

لقد تبين من خلال الكثير من الدراسات أن كل دولة تحتاج إلى أقاليم أكثر فعالية وحركية من أجل الوصول إلى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني، وحسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فإن التنمية الإقليمية تعتبر العامل المساعد ومهم في سياسات الاقتصاد الكلي،(44) ويبقي هدف الحكومات هو القيام بدعم وتطوير تنمية متوازنة على مستوى كل الأقاليم، إن تدعيم تنافسية وفعالية الأقاليم يتطلب التكافل بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية والقطاع العام والخاص وبين كل الفاعلين على المستوى المحلي.

3- الوعي بالمبادرات المحلية: إن المبادرات المتعددة والمتنوعة منذ ما يقارب العشرين سنة تجاه الشأن المحلي، جعلت الأفراد يهتمون سواء على مستوىالأحياء أو المدينة أو الريف بكيفية استغلال مواردهم المتاحة محليا وجعلها في خدمة الفرد سواء من حيث محاربة الفقر ومحاربة البطالة وحماية البيئة، وهذا لن يتأتى إلا بالتأثير على العديد من العوامل الذاتية مثل تشجيع وتدعيم الأنشطة المحددة للدخل وإدماج المرأة في التنمية وتنمية السياحة وخلق المؤسسات وتدعيمها.

إن تجربة النظرة الفوقية للتنمية أصبحت شبه مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية إقليم ما يجب أن يأخذ في عين الاعتبار حاجات السكان وتطلعاتهم وتسمى بالتنمية من القاعدة والتي تعكس منطق الاستقلالية في مراكز القرارات الفوقية ولقد عبر عن ذلك (Xavier Greffe أستاذ بجامعة باريس) أن تعبئة الفاعلين المحليين سواء في شكل سياسات أو ممارسات يعبر عن مشروع شامل للتنمية المحلية وتعنى القيام بالمبادرات التي تصب في توفير وسائل العيش الضرورية لساكني الإقليم.(45)

إن اهتمام الأفراد بالمحيط الذي يعيشون فيه أصبح واقعا وبالتالي الوعي بالمبادرات المحلية أصبح كذلك واقعا معاشا لا يمكن تجاوزه.

4- التحولات الدولية: لقد جاء في تقرير "OCDE" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) لسنة 1993، أنه كلما ازدادت تأثيرات العولمة ازداد الاهتمام بالمجالات المحلية، فقد تختلف النظرة من زاوية تناولها ولكن الهدف يبقي واحدا.

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من الكتابات حول العولمة وأن النقاش لم ينتهي بعد، حيث يرى "Paul Prévost" [46] في مقال بعنوان التنمية المحلية التعريف والأهداف، أن التطور في تكنولوجيا الإعلام والسرعة في التطور التكنولوجي هما اللذان ميزا العولمة كموضوع للنقاش، إنما العلاقات الدولية والإنتاج الاقتصادي عرف ما قبل وبعد الحرب العالمية الثانية .

إن التغيرات التي عرفها العالم أصبحت تأثيراتها واضحة على مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية سواء من حيث انتقال رؤوس الأموال أوالأيدي العاملة مع تطور ونمو وبشكل سريع للتجارة الدولية، كلها عوامل أدت لذه الدول إلى البحث عن بدائل للتنمية، بحيث تضمن تنمية مستدامة لا تتأثر بالمتغيرات المعروفة سابقا أو هي تنمية ذاتيه لا تخضع لشروط العولمة وتأثيراتها، فوجدت موضوع التنمية المحلية كبديل لذلك، فالمجتمعات المحلية يمكنها أن تستغل إمكانياتها الخاصة الذاتية من أجل توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة وأهم ما يضمن ذلك هو التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع المحلي.

5- إعادة هيكلة نشاط المؤسسات الاقتصادية: في الثمانينات عرفت المؤسسات تغيرا كبيرا من حيث نشاطها تم إعادة تنظيم عملياتها الإنتاجية، مركزة نشاطاتها، تطوير تكنولوجيات الإنتاج، و لذا فإن أغلبية المؤسسات الكبرى تنازلت عن جزء من نشاطاتها إلى الغير وعادة ما تستند هذه النشاطات إلى مؤسسات تعمل في المحيط القريب حيث كونت هذه المؤسسات قنوات حقيقية ولقد استفادت ت من هذه العملية المؤسسات ص وم والمتواجدة في الإقليم.

6- إعادة هيكلة عمل الحكومات وسياساتها: لقد تغيرت نظرة الحكومات إلى التنمية منذ منتصف القرن الماضي حيث غيرت الحكومات من طبيعة برامجها المرتبطة بتخفيض معدلات البطالة، كما غيرت من سياساتها التدعيمية للطبقات ذات الدخل الضعيف، كما أصبح حديث الحكومات يدور حول ما يسمى باللامركزية في التنمية الاقتصادية أي التحول نحو تدعيم المبادرات المحلية، لأن هدف هذا التحول جاء نتيجة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت بدرجة كبيرة على دور الدولة والمؤسسات المحلية وكان من أهم التحولات، التحول نحو اقتصاد السوق لكثير من البلدان وتقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتزايد دور القطاع الخاص

والمنظمات غير الحكومية والاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد، لان العوامل السابقة كانت بمثابة تحول الدولة نحو إصلاحات تنموية وإدخال إصلاحات على الحكومات وطريقة أدائها وتنمية قدرة المؤسسات بمختلف أنواعها وأنشطتها بالإضافة إلى إدراج منظومة قانونية تشريعية وكله لبناء رؤية إستراتيجية جديدة للتنمية.[47]

لقد شهد العالم في السنوات القليلة الماضية تغيرات جذرية في عمل الحكومات وسياساتها ويمكن الاستدلال على ذلك بالتقارير التي يصدرها البنك الدولي[48] مثل: "تحقيق اللامركزية وإعادة التفكير في شكل الدولة" وتقارير أخرى مثل: "جعل الحكم قريبا من الناس" و"التحول إلى المحليات"، حيث تشير هذه التقارير كلها إلى تزايد حرص الدول في تدعيم النمو والتنمية على المستوى المحلي.

7- التغيرات العالمية والدور الجديد للدولة: لقد عرف العالم ومنذ القديم تغيرات مثيرة للانتباه في جميع المجالات سواء السياسية، الاقتصادية أوالاجتماعية، حيث ذهب البعض إلى ربط دور الدولة بالتغيرات الهيكلية للمجتمع.

إن دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية شغل الفكر الاقتصادي بمختلف مذاهبه ومدارسه، حيث يجمع كل المنظرين لدور الدولة على أن لها دور مهم يتعين أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كشريك ومحفز وميسر، كما أشار إلى ذلك أحد خبراء صندوق النقد الدولي وهو (Ajay CHHIBBER) في سنة 1997[49].

إن الكثير من الشواهد في وقتنا الحالي تشير إلى وجود دولة فعالة وليس دولة الحد الأدنى، لقد أصبح دور الدولة في دائرة الضوء وذلك للإصلاحات التي عرفتها الدول التي كانت ـا أنظمة مسيطرة ومركزية، الأزمات المالية في الدول الصناعية الكبرى، سياسة الحد من الفقر التي انتهجتها الكثير من دول العالم النامي[50] وتصدى الكثير من الدول إلى استراتيجيات التنمية الموجهة التي كانت تنتهجها حيث الدولة هي المهيمنة، هذا لا يعني الاتفاق مع النظرة التي تدعو إلى دولة الحد الأدنى، لأنها نظرة متطرفة، ولقد أشار تقرير التنمية لسنة 1997 الصادر عن البنك الدولي"[51] لهذه النظرة واعتبر أن الكثير من الشواهد حاليا في العالم توحي ببقاء الدولة (الدولة الفعالة) التي تستطيع أن تلعب دورا محفزا أو ميسرا وعاملا من عوامل التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

إن ما يراد الإشارة إليه هنا هو الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة في التنمية المحلية وعليه يكن التطرق إلى العناصر الآتية:

أ/ دور الدولة في الفكر الاقتصادي: منذ الأزمة الاقتصادية لسنوات 1829-1930 أصبح مفهوم السياسة الاقتصادية فارضا نفسه وخاصة مع ظهور النظرية العامة للاقتصادي البريطاني "كينز" وجاءت هذه النظرة بمثابة قارب النجاة للنظام الرأسمالي حيث أعطت هذه النظرية دورا واسعا للدولة،[52] فعلى الرغم أن السوق تلعب دورا بارزا في التوازن الاقتصادي إلى أن الدولة لا تبقى محايدة، حيث تتدخل كلما كانت هناك الضرورة بوسائلها المعتادة السياسة المالية والسياسة النقدية، والأهم من ذلك فإن تدخل الدولة لا يعنى عرقلة ميكانيزمات السوق كما ينظر إليه بعض المفكرين والكتاب في هذا المجال .

إن مفكرو المدرسة الكلاسيكية يجمعون على سيادة الحرية الاقتصادية ومبدأ عدم تدخل الدولة في حركية النشاط الاقتصادي وحصر دورها في الأمن والعدل والقيام ببعض النشاطات التي يحجم القطاع الخاص عن التوجه إليها لانخفاض أو عدم ربحيتها[53] . إن التطورات التي عرفتها الدولة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي أدى إلى إثبات فشل آليات السوق والتوازن التلقائي الذي كان يؤمن به الكلاسيك أي أن حياد الدولة أدى إلى اختلالات في نظام السوق وتوزيع الثروات (إعادة توزيع الدخل) مما أدى إلى حدوث أزمات وكانت أهمها التي زعزعت النظام الليبرالي في 1929 ، هذه الأزمة التي طرحت بشكل جدي دور الدولة من جديد وما الذي يمكن أن تفعله للخروج من أزمة الكساد، حيث تبلورت أفكار كثيرة حول هذا الموضوع تجسدت في عام 1936 عند ظهور النظرية العامة للاقتصادي الانجليزي "كينز".

إن النظرية الكينزية جاءت بطرح جديد مخالفا لطرح الكلاسيك ومنتقدا لأفكارهم في مجال التشغيل، النقود، الفائدة ولقد كانت أفكار "كينز" بمثابة قارب نجاة لأفكارهم وأعطت للحكومات دورا جديدا، أي لعبت هذه الأفكار دورا بارزا في تصميم ووضع السياسات الاقتصادية، كما أدت إلى إبراز دور الدولة في الحياة الاقتصادية ترافقت مع التجربة التطبيقية للسياسة الكنزية ومع التطورات الاقتصادية العالمية، كما أثبتت السياسات الاقتصادية أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار والسياسة المالية والنقدية،[54] وفي 1959 أعطي "Musgrave" الدولة ثلاثة وظائف رئيسية وهي:

- وظيفة توفير الموارد، حيث تخصص الدولة نفقات عامة لأجل تمويل وتوفير الحاجات العامة.

- وظيفة المنظم، وهنا الدولة تتدخل لكي تحافظ على التوازن الاقتصادي ومعالجة الاختلالات التي تظهر في الاقتصاد، حيث تتدخل لإنعاش الاقتصاد في حالات الكساد وكذلك في حالات التضخم، حيث برز في الستينات ما يسمى ب (Stop and Go) والذي يعتمد على المثبتات Stabilisateur أهم أدواته السياسة المالية والسياسة النقدية.[55]
- وظيفية إعادة التوزيع والتي تعتمد على التوزيع العادل للثروة.

إن ما جاء به "Musgrave" يصب في الأفكار التي جاء بها "A. Wagner" أو ما سمي فيما بعد بقانون فاقنر "Loi Wagner"، هذا القانون الذي ربط بين تزايد معدلات النمو وتزايد تدخل الدولة، حيث مرونة الإنفاق العام بالنسبة للدخل الإجمالي تكون أكبر من الواحد"[56] وبرر Wagner قانونه بأن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى ضرورة توجه الدولة نحو الإنفاق على القاعدة الهيكلية، كما تتزايد على الخدمات مثل الصحة، التعليم، الثقافة ...الخ.

لقد أصبح دور الدولة أكبر، لأنه انتقل إلى التدخل الاستراتيجي من أجل تنظيم القوى المختلفة المتفاعلة في الميدان الاقتصادي، سواء من حيث ترشيد عملية استغلال واستخدام الموارد الطبيعية، يعتبر الموارد وتوظيفها لصالح المجتمع وإعادة توزيع الدخل بواسطة الآليات المعمولة لذلك وتوزيع التنمية على كافة المواطنين لتفادي ظهور الطبقية وما ينجم عنها من صراعات، إن دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أثبته الواقع وما تدخل الدولة في الأزمات الاقتصادية والمالية المعاصرة لأحسن دليل على ذلك وخاصة أزمة 2008 أي الأزمة المالية الحالية التي تعصف بالدول الرأسمالية وامتد تأثيرها إلى مختلف دول العالم.

ب/ التوجه نحو اللامركزية في التنمية: شهد العالم منذ سنوات اهتماما باللامركزية وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني وبأهمية توفير الموارد المالية للوحدات المحلية بما يسمح لها بتأدية أدوارها، ولقد أشار البنك الدولي في تقريره حول التنمية لسنة 2002"[57] تحت عنوان تحقيق اللامركزية والتفكير في شكل الدولة إلى ضرورة جعل الحكم أكثر قربا من الناس.

إن للتوجه العالمي إلى اللامركزية أبعادا عديدة تتمثل في الانتخابات كأسلوب للحكم المحلي وإعطاء الوحدات المحلية المزيد من السلطات المالية والإدارية بما يمكنها من القيام بدورها في التنمية المحلية، بالإضافة إلى أن التحول في دور الوحدات المحلية أدى إلى التحول في دور الدولة، حيث أصبح المطلوب إدارة الدولة وتوجيهها،[58] وعليه سيتم عرض العلاقة بين اللامركزية والتنمية كما يلي:

1. التعريف بمفهوم اللامركزية: إن كلمة اللامركزية تعني نقل السلطات إلى هيئات محلية والتي تتمتع بشخصية معنوية، سلطة قرار واستقلالية إدارية،(59) ويعنى نقل السلطات بين أطراف تتمتع بالشخصية المعنوية، تأخذ اللامركزية العديد من الأشكال نذكر منها:

اللامركزية الإدارية: وتعني تفويض السلطات في مجال محدد وإعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية لتقديم الخدمات العامة بالإضافة إلى نقل مسؤولية التخطيط والتمويل والإدارة ووظائف عامة محددة،ويقسم بعض الكتاب اللامركزية الإدارية إلى ثلاثة أقسام هي عدم التركيز الإداري وهي الشكل الأضعف، التفويض الذي يتم من خلاله نقل سلطة القرار إلى هيئات شبه مستقلة ويضم التفويض وحدات التنمية الإقليمية، وحدات تنفيذية لمشروعات خاصة أو وحدات أخرى بحيث تملك بحكم التفويض التصرف في صنع القرار، أما النقل فيعنى الحكومة تنقل جزءا كبيرا من الوظائف،(60) ومن الأمثلة على ذلك جنوب إفريقيا، فلندا واستراليا حيث تم نقل الكثير من السلطات إلى المجالس المحلية مما أدى إلى زيادة قدرتها في تحقيق التنمية المحلية وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات المجتمعات المحلية .

اللامركزية المالية: المسؤولية المالية عنصر أساسي في تطبيق اللامركزية، فالحكومات المحلية حتى تتكفل بمتطلبات التنمية المحلية، يجب أن يكون لها مصدر إيرادات، هذا المصدر في غالب الأحيان يحصل عليه محليا أو ما يطلق بالمالية المحلية، وهذا لا يعني أن الوحدات المحلية لا تستفيد من الإيرادات المحصلة مركزيا، لقد أولت العديد من الدول اهتماما باللامركزية المالية كعنصر لتطبيق برامج التعديل الهيكلي، حيث قامت بنقل مسؤوليات الإنفاق والتمويل من الحكومة المركزية إلى الحكومة المحلية بهدف الاستغلال الكفء للموارد، ففي العقود الماضية كما أشارت إلى ذلك الكاتبة Teresa ter Minissian وهي خبيرة بصندوق النقد الدولي (التمويل والتنمية، سبتمبر 1997 7 9 32) إلى أن هناك دول كثيرة كانت تعرف بمركزيتها في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اتجهت نحو تفويض مسؤوليات الإنفاقات والإيرادات إلى الوحدات المحلية وهذا لجعل المواطنين والفاعلين المحليين من منتخبين وسلطات محلية يقومون ببرامج تنموية محلية لتنمية محيطهم، كما أشارت إلى أن اللامركزية قد يكون لها تأثيرا كبيرا على سياسات الاقتصاد الكلي فقد يتحول الإنفاق المحلي إلى التأثير على الإنفاق الكلي إذا ما تم توجيهه نحو الإنفاقات ذات الطابع الاجتماعي ولصالح المستهلكين والجدول الموالي يبين توزيع الإنفاق بين الحكومات المركزية والسلطات المحلية.

جدول (1): توزيع الإنفاق بين الحكومات المركزية والسلطات المحلية في بعض دول العالم.

البلـد	نسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي			
	السنة	الحكومة المركزية	الولاية	المجموعة المحلية
استراليا	1995	%59.00	%36.00	%5.00
ألمانيا	1995	%59.2	%24.1	%16.7
كندا	1993	%41.7	%41.2	%17.1
الولايات المتحدة	1994	%53.4	%25.6	%21.0
فرنسا	1995	%72.3	غير مطبق	%17.7
هولندا	1995	%76.4	غير مطبق	%23.6
البرازيل	1993	%65.7	%24.8	%09.5
المكسيك	1993	%78.3	%21.7	غير متاح
جنوب إفريقيا	1954	%66.3	%25.4	%8.3
تايلاندا	1985	%92.6	غير مطبق	%7.4

المصدر: مجلة التمويل والتنمية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تحقيق لامركزية الحكم، 1987 7 9 33. (مع التصرف في شكل الجدول الأصلي)

من الجدول نلاحظ أن في بعض الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وألمانيا تصل إنفاقات المجموعة المحلية إلى 20 % من حجم الإنفاقات الكلية وهذا ينعكس على مستوى الكفاءة في إدارة الإنفاق والنتائج التي تترتب عنه، أما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ففي الكثير منها الإنفاقات المحلية ضعيفة كما هو الحال في البرازيل وجنوب إفريقيا وتايلندا وهذا قد يحرم الوحدات المحلية من الاستجابة لمتطلبات سكانها كما يؤدي إلى عدم الانسجام بين السلطات المحلية أو المنتخبين المحليين وناخبيهم، هذا من الجانب الانفاقي أما من حيث الإيرادات تبقي ضعيفة في مجمل البلدان سواء متقدمة أو نامية، فقد بلغت في سنة 1995 حوالي 13 % في الولايات المتحدة، 10 % في كندا، 8.8 % في اسبانيا وما بين 5 % و2 % في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، وهي نسبة ضعيفة جدا.

- **اللامركزية الاقتصادية:** إن كلمة اللامركزية الاقتصادية تعني التهيئة العمرانية، أو ما يطلق عليها أحيانا بلامركزية السوق ،فإعطاء دور أساسي للقطاع الخاص يجعل الحكومة تتعاون معه في توزيع الخدمات الأساسية، هذه الخدمات التي تشمل ما يلي:(61)

- السماح للمشروعات الخاصة بأداء الوظائف التي كانت حكرا على الدولة.
- التعاقد مع مؤسسات خاصة لأجل إدارة الخدمات.
- السماح للمنظمات الخاصة بالمشاركة في تمويل خدمات القطاع العام.
- نقل مسؤولية إمداد الخدمات العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

2. أسباب التوجه العالمي إلى اللامركزية: هناك العديد من العوامل التي جعلت دول العالم تتجه نحو اللامركزية، أهمها:[62]

أ- تبني سياسة الخوصصة: إن تبني سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص في الكثير من البلدان، جعلها تغير من طبيعة تسيير وحداتها المحلية، فنقلت مهام هذه الوحدات من الأعمال التقليدية إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتقديم القرض للمستثمرين، كما أصبحت مسئولة عن اتخاذ القرارات وتوليد الإيرادات والإنفاق.

ب- فشل الحكومات المركزية في إدارة التنمية: في الكثير من بلدان العالم إن لم نقل جلها فشلت إدارة التنمية مركزيا، فاهتمام الدول بتوجيه استثمارات ضخمة إلى القطاعات الإستراتيجية والقاعدة الهيكلية أدى إلى ضعف اهتمامها بالشؤون المحلية وعدم قدرتها على تقديم الخدمات العامة للموطنين، لذلك تم نقلها إلى السلطات المحلية.

إن تزايد الطلب على الخدمات المحلية والبنية الأساسية المادية وتزايد النمو السكاني فرض أعباء متزايدة على القدرات المالية للحكومات بحيث لم تستطع أن تلبي الحاجات الأساسية للمواطن وخاصة في الدول النامية فاتجهت نحو تحويل الكثير من المهام إلى السلطات المحلية والاتجاه إلى اللامركزية المالية والإدارية كوسائل ناجعة لإشباع المطالب المتنامية للسكان وتخفيف الضغوط على الحكومات المركزية مما جعل الوحدات المحلية مجبرة على البحث عن مصادر جديدة للتمويل الذاتي.

ج- التوجه إلى الديمقراطية: في أواخر القرن الماضي اتجهت الدول بصفة عامة نحو تبني الديمقراطية والتعددية السياسية في الحكم، أفرز بدوره تزايد المشاركة الشعبية في القرار وخاصة على المستوى المحلي مما دفع إلى تبني مبدأ اللامركزية لتلبية مطالب المواطنين على كل المستويات.

د- تطور سياسة الحكم المحلي: إن تباين الحاجات المحلية وعدم قدرة الحكومات المركزية على التخطيط الدقيق للمجتمعات المحلية، كما أن المشروعات المحلية تتحكم فيها عوامل مغايرة أو تختلف عن العوامل التي تتحكم في المشروعات المخطط لها مركزيا، هذه الخصوصية دفعت إلى تبني الحكم المحلي واللامركزية كأدوات للتكفل بحاجيات السكان وفقا لطبيعة المنفعة والمحيط الذي يعيشون فيه.

3. اللامركزية والتنمية المحلية: تواجه هيمنة الدولة على إدارة الحكم تحديا كبيرا، إثر التغيرات الكبيرة التي تعرفها العلاقة بين الدول والأسواق والمجتمع المدني بفعل العولمة والتغير التقني السريع،[1] ولم يعد دور الدولة بمنأى عن تلك التحولات، فالدولة الوطنية (القومية) .

بعد تراجع هيمنتها على الاقتصاد بادرت بالرجوع إلى إشراك الفاعلين المحليين مما أدى إلى ظهور ترتيبات جديدة وظهور عناصر فاعلة على المستوى المحلي في ظل اللامركزية، هذا التوجه الذي فرضته مجموعة عوامل منها، التحولات التي عرفها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، سلبيات إدارة التنمية المحلية مركزيا، التوجه نحو اللامركزية واقتصاد السوق وترك الحرية للأفراد والمؤسسات (لا يعني اقتصاد السوق إضعاف لدور الدولة فالسوق لا تعمل إلا في إطار دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي وتحدد الشروط المناسبة له).

إن الدولة الحديثة هي دولة قواعد وليست دولة أوامر، حيث لاحظ "د. محمد متولي" أن الاتجاه نحو اللامركزية يستوجب قيام الدولة بتحقيق التوازن بين السلطة السياسية والمصالح المركزية والمحلية ومشاركة الوحدات المحلية في صنع القرار المحلي وتفعيل المشاركة الشعبية، كل هذا سيؤدي إلى تكفل المجتمع المحلي بتنميته الاقتصادية والاجتماعية،)63(وهكذا فإن تطبيق أسلوب اللامركزية في التنمية المحلية في ظل التحرر الاقتصادي سيتوجب فتح المجال للمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتقديم الخدمات العامة، خاصة الاستثمار في مشروعات البنية الاقتصادية في مختلف المجالات بالإضافة إلى منح سلطات سياسية مالية إدارية للمجتمعات المحلية، تجدر الإشارة إلى أن اللامركزية تخدم التنمية المحلية من خلال التكامل بين المؤسسات على المستوى المحلي وإجبار الحكومات المركزية على وضع منظومة قانونية تتماشى مع المستجدات بالإضافة إلى تقوية التعاون بين قوى المجتمع الفاعلة المختلفة في المجتمع المحلي أو ما يطلق عليه المشاركة المجتمعية في التنمية،)64(أما من الناحية الاقتصادية فإن اللامركزية تسمح بالمنافسة بين مختلف الوحدات المحلية في جلب الاستثمارات لاستغلال مواردها وجعلها تحت تصرف المجتمع، فاللامركزية في فرنسا جعلت الجماعات المحلية في

حالة منافسة من حيث استقطاب المؤسسات ص وم نحو أقاليمها لأجل استغلال الموارد البشرية والمادية المتاحة التي لا تسمح ميزانيات البلديات باستغلالها.

ج/ بروز دور المقاولة في التنمية المحلية: إن العديد من العوامل أدت إلى بروز دور المؤسسات ص وم في التنمية المحلية ، فحسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 1992 بعنوان (نجاح التغير، المقاولة والمبادرة المحلية) الذي أرجع هذه النهضة إلى عدة عوامل منها:

- المؤسسات ص وم هي القطاع الذي أصبح يعتمد عليه في خلق وظائف جديدة،
- الارتفاع الملحوظ لدور المؤسسات ص وم في خلق الثروة،
- تخلي المؤسسات الكبرى عن الكثير من النشاطات لصالح المؤسسات ص وم،
- الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات ص وم في تنمية الجماعات المحلية.

• المؤسسات الصغيرة المتوسطة عامل نجاح سياسات إعادة الهيكلة لدى الحكومات لأنها لا تكلفها كثيرا وتدعيمها يسمح بتطورها ونموها أما بعض الباحثين في هذا المجال حيث نذكر منهم " André " من الجامعة الفرنسية قد أرجعا بروز دور المؤسسات "Paul Prévost" من الجامعة الكندية و"Joyal ص وم في التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة إلى عدة عوامل نوجزها في الآتي:[65]

• **توسع الأسواق**
• **تجدد وتوسع الحاجات العامة**
• **التطور التكنولوجي**
• **دخول المرأة كمؤثر في قوة العمل**
• **اللامركزية في الحكم (تطور مفهوم الحكم المحلي)**
• **المنظومة القانونية المدعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة.**

إن علاقة المؤسسات ص وم بالتنمية المحلية برزت في فترة قصيرة، حيث جلبت اهتمام الكثير من المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وبعض الدول الأخرى مثل كندا حيث أشار VachonBernard إلى أهمية المجال المحلي في إنشاء المؤسسات ص وم لعدة عوامل منها[66] مناخ استثمار مناسب، ثقافة المقاولة، قنوات اتصال بالمؤسسات، قنوات اتصال بالمتعاملين، قنوات اتصال لأجل الشراكة، الموارد المالية والموارد البشرية.

المحور الثالث: إدارة التنمية المحلية في ظل الدور الجديد للدولة والإصلاح الاقتصادي: يتناول هذا المبحث دور كل الأطراف المشاركة في عملية التنمية المحلية سواء الدولة، القطاع الخاص أو المجتمع المدني أو مؤسسات التمويل أو الأفراد، ثم أهم التحولات الإدارية الحديثة المؤثرة في التنمية المحلية.

1- الأطراف المشاركة في التنمية: تدار التنمية المحلية من خلال مشاركة خمسة أطراف هي: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، مؤسسات التمويل والأفراد كالآتي[67]".

أ- الدولة: تقوم الدولة بوظيفتين أساسيتين لتحقيق التنمية في المجتمع بصفة عامة والمجتمع المحلي بصفة خاصة وهما، إرساء القانون وإقرار العدالة وتقديم الخدمات العامة الضرورية وإقامة مشروعات البنية الأساسية الضرورية التي يصعب على القطاع الخاص القيام ـا مثل مشروعات الصرف الصحي، المياه والطاقة ووضع القواعد والسياسات العامة لإدارة التنمية، حيث تلعب باقي الأطراف دورا حيويا من خلالها وفي إطارها وتشجعهم على القيام بدور فاعل في التنمية من خلال التحفيز على المشاركة ووضع أطر لهذه المشاركة، ويمثل المجلس التنفيذي للمجلس الشعبي المحلي والإدارة المحلية العناصر الفعالة في إدارة الدولة للتنمية المحلية .

ب- القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا في الآونة الأخيرة في التنمية في معظم دول العالم وبات واضحا تزايد دوره وبصفة خاصة في مشروعات البنية الأساسية عن طريق نظام البناء والتشغيل والنقل وزيادة حجم الاستثمارات الخاصة في خطط الدولة، فهو يلعب دورا محوريا في عملية التنمية حيث يسهم بنحو 60 % من الاستثمارات وأكثر من 70 % من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم.[68]

ج- المجتمع المدني: ويسمى بالقطاع الثالث أو القطاع الأهلي أو المنظمات غير الهادفة للربح، حيث أصبح أكثر تنظيما ويتعاون بشكل فعال في التنمية المحلية ، فقد ازداد ظهوره في السنوات الأخيرة وبصفة خاصة في شكل منظمات غير حكومية التي تلعب دورا محوريا في الربط بين القطاعين العام الخاص في ظل تطبيق اقتصاديات السوق، ويكمل المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات المحلية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية سواء المركزية أو الفرعية والتي تمثل المجتمع المدني.

د- مؤسسات التمويل: يقصد ـا مؤسسات التمويل المحلية كالبنوك ومؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي أصبح يلعب دورا فاعلا في برامج التنمية المنفذة في الدول النامية بصفة خاصة.

هـ- الأفراد: المقصود بالأفراد هنا المواطن المحلي حيث يؤدي دورين أساسيين، أولهما الاستفادة من الخدمات التي تقدمها باقي الأطراف، وثانيهما المشاركة في صناعة السياسة المحلية.

و عليه فمن الضروري أن تضع الدولة خططا للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في إطار المشاركة الفاعلة التكاملية بين الأطراف السابقة وليس المنافسة بينهما لبناء مؤسسات فاعلة تتفاعل مع بعضها البعض تهدف إلى التنمية المؤسسية في المجتمع المحلي، كما يجب أن يكون الهيكل المؤسسي أسلوبا أساسيا للتعرف على التنمية ا الناجحة ونقلها إلى مجتمع آخر، وسيؤدي ذلك إلى استفادة الأطراف المشاركة من بعضها البعض مما يعني تطوير مستوى أداء الخدمات العامة المحلية والتنمية المستدامة بالمجتمع المحلي.

2- التحولات الإدارية الحديثة المؤثرة في التنمية المحلية: ركزت الحكومات في معظم دول العالم على الجوانب الاقتصادية في التنمية دون الاهتمام بالجوانب الإدارية مما أعاق جهود التنمية لفترة طويلة وأثر ذلك على بناء الإنسان القادر على العطاء والتفاعل مع قضايا مجتمعه المحلي، وظهرت مشاكل ومعوقات التنمية نتيجة عدم وضوح الرؤية وعدم تحديد الأهداف وضعف أساليب تقويم الداء، وجاءت التحولات الإدارية الجديدة والتي تمثل تحديا كبيرا لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية حيث لم تستطع السياسة العامة للدولة أن تتفاعل معها وتطبقها الأجهزة المحلية بكفاءة، الأمر الذي يستوجب تطبيق مداخل إدارية جديدة في إدارة التنمية المحلية لمواكبة المتغيرات العالمية المعاصرة مثل.[69]

أ- الهدم الخلاق: وهو مفهوم إداري يعني تبني أفكار ومبادئ إدارية جديدة وإهمال أخرى قديمة، وهو ما يعد تغيير مخطط يقوم على قرارات لإحداث تحسينات مرحلية واستبدال أسس وأساليب تنظيمية قائمة بأخرى. و لهذا المدخل عدة مراحل رئيسية هي: خفض العمالة، السعي لتوازن ديناميكي، تطوير إستراتيجية السوق، التحول لإدارة موجهة نحو إرضاء المواطنين وفقا لحاجاتهم والتحول نحو التحالفات الإستراتيجية في الأسواق المحلية والعالمية. و من الملاحظ إمكانية تطبيق هذا المدخل في المشروعات الإنتاجية والصناعية بالمجتمعات المحلية دون المشروعات الخدمية، وقد تم تطبيقه أولا في الشركات الصناعية.

ب- إدارة الجودة الشاملة: هي تطوير شامل مستمر يشمل كافة مراحل ونواحي الأداء ويشكل مسئولية تضامنية بين جميع المستويات الإدارية سعيا لإشباع حاجات المواطنين ويشمل كافة المراحل من خلال جهود فرق العمل للوفاء بخدمات عامة جيدة لأفراد.

ج– إعادة البناء: وهي إعادة تصميم العمليات الرئيسية لتحقيق تحسن سريع وحاسم في الأداء دون تقيد بأي افتراضات أو مسلمات قائمة في الوضع الحالي، وهي تتطلب من المدير مهارات التفكير الابتكاري ومهارات التحفيز والقيادة واستخدام مكثف لتكنولوجيا المعلومات.

إن نقل إدارة الأجهزة المحلية من حيث الفكروالقيادة والأساليب إلى مرحلة متقدمة حيث تستخدم أساليب حديثة في إدارة العمل بمستوى جودة عالية بما يحقق الأهداف وتحويل الجهاز المحلي من جهاز سلطة إلى جهاز يقدم الخدمات للمواطنين ويسعى إلى إرضائهم وإلى دعم اللامركزية بصورتها المتكاملة من أجل التغلب على مشاكل إدارة التنمية المحلية، وهذا لن يتأتى إلا من خلال، سياسات تخطيطية واضحة تقوم على تحديد الاحتياجات المحلية وفقا لأسس عملية دقيقة وواقعية وإمكانية التنبؤ بالمشاكل المحلية والتوجه نحو الأهداف الإستراتيجية التنموية وتطبيق الأساليب العلمية في تخطيط المدن والمناطق العمرانية الجديدة،

جدول (2): أهم التحولات الإدارية المؤثرة في التنمية المحلية خلال السنوات الأخيرة.

من	إلى
1. هيكل تنظيمي هرمي ومستويات إدارية متعددة.	هيكل تنظيمي أقل هرمية لمستويات إدارية أقل.
2. قيادة تنظيمية سلطوية.	قيادة تنظيمية ديمقراطية.
3. القيادات المحلية معينة.	القيادات منتخبة.
4. إدارات تعمل كل منها في إطار متخصص مستقل.	فرق عمل متكاملة التخصصات محفزة.
5. احتكار السلطة لدى القيادات المحلية.	تكمن العاملين وفرق العمل من أداء مهام أوسع والمسئولية من النتائج.
6. الصراع التنظيمي متزايد.	الصراع التنظيمي متناقص.
7. أداء الدولة للخدمات العامة وحدها.	مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في أداء الخدمات العامة.
8. تنفيذ الدولة لمشروعات البنية الأساسية.	مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسي .
9. اتصالات رأسية من الرئيس للمرؤوسين غالبا ما تكون في اتجاه واد لنقل تكليفات وأوامر.	اتصالات أفقية ورأسية في الاتجاهين مرنة ومنفتحة لتبادل المعلومات والأفكار ونقل الاقتراحات.
10. حل المشكلات المحلية غالبا ما تتسم بالتعقيد وضياع الفرص.	حل المشكلات المحلية تكون جماعية.
11. زيادة حجم العمالة بالأجهزة المحلية.	تطبيق مفاهيم الهدم الخلاق في الأجهزة المحلية .
12. المناخ التنظيمي غير فعال.	المناخ التنظيمي فعال يتأثر بالمتغيرات والتهديدات العالمية.
13. اتخاذ القرارات مركبة وبطيئة.	اتخاذ القرارات سريعة في ظل تكنولوجيا المعلومات.
14. غياب القدرة على صنع القرار المحلي الجماعي وحل المشكلات المحلية.	التغيير للأفضل لاتخاذ القارات الجماعية.
15. تطبيق الأجهزة المحلية لمفاهيم إدارية تقليدية.	تتطلب التنمية المستدامة تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة إعادة البناء. وإعادة الهندسة ممتزجة بتكنولوجيا المعلومات.

16. الأهداف التنظيمية المحلية محدودة المدى.	يجب أن تتجه نحو الأهداف الإستراتيجية التنموية.
17.محدودية دور المرأة في إدارة برامج التنمية المحلية.	زيادة مشاركة المرأة في برامج التنمية المحلية.
18. إغفال وضعف الاهتمام ببرامج البيئة.	الاهتمام بالبرامج والسياسات البيئية المحلية.

المصدر: د. محمد متولي، مرجع سابق، ص 230

المحورالرابع: العوامل التي يتوقف عليها نجاح برامج التنمية المحلية: يتوقف نجاح برامج التنمية المحلية على العيد من العوامل، قد تكون هذه العوامل مرتبطة بالمجتمع المحلي أو بالحكومة المركزية، ومن أهم هذه العوامل:

1- الإجراءات والقوانين واللوائح: إن مناخ الأعمال يعبر من مجموع الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيع العملية الاستثمارية وتأثير ذلك سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات)70(ويتعلق الأمر هنا بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال لأن رأس المال يتحرك عادة من الوضع السيئ إلى الوضع الحسن، والاستثمار أو مناخ الاستثمار لا يعني فقط المؤسسات الكبرى بل يهم أيضا المؤسسات ص وم.

لقد اختلفت وجهات النظر بين المستثمر الذي يسعي لإيجاد مناخ مناسب لاستثماراته دون الدخول في مشاكل مع المحيط وأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية عامل مؤثر في أداء هذه الاستثمارات والمستفيدين من هذا الاستثمار يقيسون بالدرجة الأولى فوائده وما يقدمه من آثار ايجابية في مختلف المجالات.

إن الإجراءات والقوانين واللوائح تؤثر بشكل مباشر عل نجاح برامج التنمية المحلية فكلما كانت مرنة وواضحة ومميزة كان تأثيرها كبيرا في تحفيز المؤسسات وخاصة ص وم على الاستثمار ومن أهمها)71(سهولة الإجراءات المرتبطة بتراخيص الاستثمار، سهولة التعامل مع الجهات الرسمية، الامتيازات الجبائية، حيث تعمل الكثير من الدول على تقديم حوافز خاصة ببعض المناطق من اجل توصيل الاستثمارات إليها، وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها (عادة ما تكون شاملة لكل القطر)، توافر القاعدة الهيكلية وعناصر الإنتاج، الوضع الاقتصادي العام للبلد، كلما كان واعدا كلما حفز أكثر المستثمرين، سهولة التفاعل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار، كما يعد تحسين بيئة النشاط الاقتصادي والإجراءات التي تقوم ـا الوحدات المحلية أهم عنصر في نجاح برامج التنمية الاقتصادية المحلية، ويشير تقرير البنك الدولي حول التنمية الاقتصادية المحلية إلى أن تجارب

الدول أثبتت مدى العلاقة بين تبسيط الإجراءات والأنشطة الاقتصادية[72] ، وذلك بتبسيط التشريعات الخاصة ببيئة الأعمال وإشراك كل الفاعلين المحليين عند وضع هذه الإجراءات.

إن غياب ضوابط خاصة ببيئة الأعمال محليا يحبط عملية التنمية الاقتصادية المحلية أو يدفع بالكثير للعمل خارج الأطر القانونية مما يسهل انتشار ظاهرة الفساد وعليه فإن تتبع إنجاز برامج التنمية المحلية ضروري ويتم عن طريق قياس مدى فعاليتها بكل شفافية وهذا يتطلب القيام بالآتي:[73]

- التعرف على رأي المجتمع المحلي لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات التي تواجهها المنطقة (الإقليم))
- التعرف على نوعية المشاكل التي تواجهها الأنشطة الاقتصادية المحلية،
- تكوين علاقات مع القائمين على الأنشطة الاقتصادية المحلية وتطوير القوانين ومنح الحوافز وتحسين أداء الإدارة سواء المركزية أو المحلية، وتختلف مكونات المناخ لاستثماري من بلد لآخر ومن وقت لآخر، هذه المكونات تتمثل في[74]" الاستقرار السياسي، أي الاستقرار في التشريعات والقوانين، لأنها هي الضمانة للمستثمر، الاستقرار الاقتصادي ووضوح السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، حجم السوق والذي يعكس حجم الطلب، القدرة على إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية، تكاليف عوامل الإنتاج، وضعية القاعدة الهيكلية، الطرق، الجسور، الموانئ، المطارات..الخ، السوق التمويلي والنظام المصرفي ومدى نجاعته ومرونته وخاصة تمويل المؤسسات ص وم.

إن هذا المناخ لا يتوفر بصفة عامة في الدول النامية حيث تتميز اقتصادياتها بغياب الأطر القانونية الملائمة وهشاشة الأنظمة السياسية والاقتصادية وضيق السوق وارتفاع معدلات البطالة وقلة الطلب وارتفاع معدلات الفقر (يمكن الإشارة هنا إلى تأثير هذه العوامل على الاستثمارات المحلية خاصة في قطاع المؤسسات ص وم وليس خاصا فقط بالاستثمار الأجنبي) ونظرا لأهمية الموضوع ينشر البنك الدولي دوريا مؤشرات عن مناخ الأعمال في العالم[75]".

2- تجميع المعلومات الخاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية: إن المعلومات المتوفرة عن الاقتصاد المحلي في أي مجموعة محلية يسمح بتقييم مدى فعالية ونجاعة الاقتصاد المحلي ومن أهم هذه المعلومات.[76]

أ/ المعلومات عن السكان المحليين: وهذا لمعرفة التوزيع السكاني بالمناطق المحلية لتحديد احتياجاتهم الاجتماعية والمالية المستقبلية، إن فهم التركيبية السكانية للمجتمع المحلي من شأنها أن تدعم أكثر عمقا معرفة العوامل المرتبطة بالاقتصاد المحلي (التوظيف، خصائص التعليم، الموارد البشرية، المهارات المحلية ...الخ).

ب/ المعلومات الاقتصادية: إن توفر المعلومات الاقتصادية من شأنها أن تدعم فهم خصائص وطبيعة الاقتصاد المحلي:)77(

جـ/ المعلومات عن بيئة العمل: ترتكز هذه المعلومات على حركة القطاعات التي يمكن أن تكون دعامة أساسية للاقتصاد المحلي، بما فيها الهيئات الداعمة للمؤسسات ص وم وكذلك الهيئات الداعمة للنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

3- وضعية القاعدة الهيكلية: تعتبر القاعدة الهيكلية بمثابة القاعدة التي يرتكز عليها الاستثمار الوطني بصفة عامة والاقتصاد المحلي بصفة خاصة، فكلما توفرت قاعدة هيكلية مناسبة ساعدت على نجاح المشاريع الإنتاجية المحلية،

إن البيانات عن القاعدة الهيكلية تسلط الضوء على حجم العجز والاحتياجات المالية المستقبلية لإقامة مشروعات البنية التحتية، بالإضافة إلى كونها تساعد على تحديد أولويات الاستثمار في هذا المجال من اجل تحقيق تنمية اقتصادية محلية.

4- مستوى النشط الاقتصادي العام: إن مستوى النشاط الاقتصادي العام يقصد به الوضعية التي يكون عليها اقتصاد البلد، كحالات الكساد والإنعاش، فكلما كان الاقتصاد في حالة كساد ارتفعت معدلات البطالة وقل حجم الاستثمار وتراجع الطلب .. الخ، يكون العكس في حالة الانتعاش، لكن الاقتصاد المحلي يتأثر في كلتا الحالتين وبناءا عليه يجب تحديد الأنشطة التي يجب تدعيمها، طبيعة الأسواق والفرص الجديدة لتدعيم النشاط الاقتصادي، الاستفادة من تدعيم الحكومة، خاصة التدعيم الذي تتبناه في حالات الكساد.

5- الموارد المالية المتاحة: إن تحقيق أهداف التنمية المحلية يرتبط بمدى توافر الموارد المالية، فالموارد المالية أساسية وهامة في تنمية المجتمعات المحلية، فالعلاقة بين التنمية المحلية والموارد المالية المحلية تتمثل في:

أ- استخدام الموارد المالية في إقامة مشرعات اقتصادية خدمية توفر الحاجات الأساسية والخدمات ذات الصلة بأفراد المجتمع المحلي

ب- استخدام الموارد المالية لتقديم الخدمات الاجتماعية والإدارية للأفراد على المستوى المحلي،

ج- الموارد المالية تسمح للمجموعات المحلية ببلوغ أهدافها وتنفيذ برامجها السابقة الذكر وتحقيق أكبر معدلات تنمية محلية ممكنة،

إن المقصود بالموارد المالية المحلية هو مدى قدرة الجماعات المحلية في الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية وأهم مصادر هذه الموارد:

أ- الضرائب المحلية: وهي أموال تحصلها الجماعات المحلية من المؤسسات الاقتصادية والخدمية التي تنشط في محيطها، وتعد الضرائب أهم هذه الموارد حاليا، وتختلف الضرائب المفروضة محليا عن الضرائب المفروضة على المستوى الوطني، هذا الفرق هو الذي يجعل الممولون يدركون مدى مساهمتهم في الأعباء المالية المحلية [78] . كما تختلف الضرائب المحلية من بلد إلى آخر، وتبقي أهمها الضرائب العقارية، الضرائب على نشاط المؤسسات، الضرائب على الملوثين للبيئة، كما يوجد ضرائب غير مباشرة مثل الضرائب على الملاهي، المراهنات، المشتريات المحلية، ...الخ.

ب- الرسوم المحلية: تأتي الرسوم في الدرجة الثانية من حيث حصيلتها ووزنها في مجمل الموارد المحلية ، أهمها رسوم الثقافة، رسوم المكتبات العمومية، رسوم المتنزهات والحدائق العمومية والمتاحف، رسوم الحفلات والأعراس، رسم الصيد، رسوم الذبح ...الخ.

ج- موارد مالية من مصادر مختلفة: بجانب الضرائب والرسوم هناك مصادر مالية أخرى وترتبط حصيلتها بالنظم المطبقة في الإدارة المحلية وذلك لاختلاف التشريعات والقوانين في كل دولة من الدول، وأهم هذه الموارد.[79] الأرباح التي تحققها المؤسسات الخدمية أو الاقتصادية المملوكة للمجموعات المحلية.[80] إيرادات الأملاك العمومية، هذه الإيرادات تتولد عن أملاك الجماعات المحلية مثل إيجارات السكنات وإيجارات الأراضي التي تقع تحت تصرفها والواقعة في نطاقها الجغرافي، الإيرادات من المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية المشتركة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص،

بالإضافة إلى الموارد المالية الأخرى الذاتية، تخصص الحكومة المركزية إعانات مالية إلى الجماعات المحلية وخاصة في الدول النامية نظرا لافتقارهذه الجماعات المحلية إلى مصادر مالية ذاتية،

إن برامج التنمية المحلية لا يكتب لها النجاح إلا إذا توفرت العديد من العوامل والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول (3) :أهم السياسات التي تساعد على نجاح برامج التنمية المحلية.

توزيع السكان	– السكان من حيث الحجم والفئات العمرية ومعدل النمو المتوقع وحجم الأسرة ..الخ – العاملين وفقا للنشاط الصناعي (إقليميا وظنيا والتطورات الزمنية) – هيكل العمر ونوعية المهنة للعاملين والعاطلين عن العمل، متوسط إجمالي الإيراد الأسبوعي وفقا للنوع الاجتماعي والتفرغ للعمل أو العمل لبعض الوقت. – إعداد معلومات أخرى عن السكان والأنشطة بالقطاع غير الرسمي. – أنواع المدارس والمدرسين(ما يعادل وقت كامل) وحجم الفصول. مؤسسات التعليم العالي وفقا للنوع والأعداد التي تلتحق ا. – المستويات التعليمية وفقا للأعداد والأنواع والمقارنة على المستوى الوطني. – أعداد المتدربين وفقا للأنواع والفئات العمرية للأفراد المؤهلين فنيا، والجاري تدريبهم، وتقييم المهارات والعجز في بعض المهن الزائدة عن حاجة السوق.
المعلوماتالاقتصادية	– عدد وحجم الشركات وفقا للقطاعات. – عدد ونوع الشركات التي تم إغلاقها حديثا من حيث الحجم والقطاع والتاريخ. – حجم الاستثمارات الواردة أجنبية ومحلية وفقا لحجم الموظفين والقطاع والتاريخ. – عدد المشروعات الجديدة وفقا للحجم والقطاع والنشاط وحجم الصادرات وحجم الشركة. – تكاليف الإيجار، الشراء لوحدات القطاع الصناعي وقطاع الخدمات الشاغرة وفقا للحجم. – المساحات الخالية الصناعية والتجارية وفقا للحجم والموقع ومعدلات الأشغال. – الموانئ والمطارات، نقل البضائع بالسكك الحديدية وإحصائيات المسافرين عدد المشروعات غير الرسمية.
مناخ الأعمال	– الروتين الحكومي ومدى سهولة التغلب عليه. – وجود شبكات لدعم النشاط الاقتصادي مثل الغرف التجارية. – الدعم الذي تقدمه السلطات المحلية للتنمية الاقتصادية والخدمات والمساعدات التي تقدمها. وقدرة الحكومة على الاضطلاع بعملية التنمية الاقتصادية والحصول على التمويل اللازم.

البنية التحتية	– حالة المياه والكهرباء والصرف الصحي في مناطق النشاط الاقتصادي. – تقييم حجم الأراضي والعقارات ومساحة المكاتب المخصصة للنشاط الاقتصادي. – توافر وجودة الطرق ووسائل النقل الأخرى إلى الأسواق الرئيسية القريبة.
الموارد المالية	– حصيلة الجباية المحلية. – تمويل الحكومة للمشاريع المحلية. – قدرة الوحدات المحلية على خلق موارد مالية. – القدرة الانفاقية للوحدات المحلية.
مستوى المبادرات المحلية	– القدرة على المبادرة في استقطاب المشاريع الملائمة لظروف الوحدة المحلية.
الوضعية الاقتصادية	– الإجراءات التي تتخذها المدن المجاورة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية الحلية لديها. – كيف تتنافس المدن والقرى المجاورة. – كيف تتعاون فيما بينها أو يمكن أن تتعاون. – ماذا يحدث على المستوى الوطني. – الفرص أو المشروعات المتاحة من خلال الحكومة المحلية. – الاتجاهات الدولية / العالمية والتي قد تؤثر على المنطقة المحلية. – الفرص والتحديات التي تقدمها الحكومة الإقليمية.

المصدر: تقرير البنك الدولي حول التنمية الاقتصادية المحلية، ص ص 43-44

6- نماذج إدارة التنمية المحلية: برز اصطلاح إدارة التنمية وشاع استعماله منذ ستينات القرن الماضي مع تزايد حدة المشكلات الإدارية خاصة في الدول النامية، ولقد استخدم هذا المصطلح في البداية عن طريق الجمعية الأمريكية للإدارة العامة التي قامت بإصدار العديد من الدراسات في هذا المجال[81] ، ولكن استخدام هذا المصطلح أثار خلافات عديدة، فقد قصد به البعض " عملية التوجيه والتنظيم لتحقيق أهداف التنمية " وقصد به آخرون تنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية في الدولة[82] ، وتبعا لذلك فإن إدارة التنمية المحلية يمكن تناولها على أنها تلك الجهود الإدارية المتكاملة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية بكفاءة وفعالية، كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم إدارة التنمية المحلية لا يقتصر على تنفيذ برامج التنمية المحلية فقط بل يتعداها إلى الاختيار والمفاضلة بين بدائل الأهداف الخاصة لذه التنمية ووضع سياسات وخطط عملها بحيث يتضمن مفهوم إدارة التنمية المحلية يتضمن ثلاث مهام وهي"[83] تحديد أهداف التنمية المحلية وسياساتها، تنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية، تقييم أداء التنمية المحلية في ضوء الموارد المخصصة لها.

هذه المهام التي تتولاها عدة أطراف، طرف سياسي تشريعي مهمته صيانة أهداف التنمية المحلية وتقرير سياستها وخططها وطرف إداري يتولى تنفيذها، ومهما كانت الأطراف التي لها علاقة بإدارة التنمية المحلية تبقى أبعادها وعملياتها مرتبطة بمستوى

الحكم المحلي نظرا لما ينطوي عليه مفهوم التنمية المحلية من عمليات سياسية وتشريعية ورقابية تستجيب لها أنظمة الحكم المحلي بأكثر مما تستجيب لها أنظمة الإدارة المحلية.

ولدراسة جوانب إدارة التنمية المحلية يتطلب التطرق لأهم العناصر الآتية:

أ– آليات إدارة التنمية المحلية:يعتمد نجاح التنمية المحلية في الطريقة التي تدار ا هذه التنمية على مقدار ما تتوفر لإدارتها من اعتبارات الكفاءة وشروط الفعالية وعليه فإن تطوير إدارة التنمية المحلية يعتمد على عدة عوامل أساسية، نلخص هذه العوامل في الآتي:[84]

– **العامل الإنساني**: ويتمثل في الاهتمام بالموارد البشرية، حيث يرى بعض الباحثين أن العنصر البشري ودوره في التنمية المحلية يحتل الصدارة عند وضع أهداف وسياسات وخطط التنمية لمحلية.

– **العامل التنظيمي**: هذا العامل يهتم بطرق وإجراءات العمل في مؤسسات التنيةالمحلية ودرجة اللامركزية التي تتسم ا على مستوى اتخاذ القرارات وتنفيذها .

– **العامل التشريعي**: يتناول تطوير القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لعملية التنمية المحلية .

– **العامل البيئي**: يرتبط بتحسين وتطوير الظروف التي تحيط بإدارة التنمية المحلية بوجه خاص، فكلما كانت الظروف مهيأة كلما كانت ثمار التنمية المحلية كبيرة.

إن التكامل بين العوامل السابقة الذكر، يؤدي إلى فعالية كبيرة في إدارة التنمية المحلية وعلى الرغم من أهمية كل عامل إلا أن العامل البشري يبقى الأهم فنظم الإدارة المحلية قد تختلف في هيكلها وتنظيمها وأساليب تشغيلها وتشريعاتها لكن أداء هذه النظم والأجهزة يظل يعتمد على الفرد.

ب– نماذج تنمية المجتمع المحلي: من أبرز المفاهيم التي تثير الكثير من الخلط وعدم الوضوح لدى بعض الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية هومفهوم تنمية المجتمع المحلي الذي هو أسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية كما أنه أسلوب للعمل وطريقة للتنفيذ أكثر منه هدفا أي أنه رغبة المجتمع في تحقيق تنمية متكاملة[85] وجاء تعريف الأمم المتحدة ليعطي مفهوما لتنمية المجتمع المحلي ليعتبره توحيد الجهود بين المواطنين والحكم المحلي لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية،[86] ويتضمن ذلك مبادئ أساسية يجب أن تتوافر وهي اشتراك المواطنين في عملية التنمية المحلية، التكامل بين المشروعات التنموية المحلية وأهداف التنمية الشاملة، تشمل التنمية كافة الجوانب سواء الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، وأن يكون الهدف من تنمية المجتمع المحلي هو رفع المستوى المعيشي للسكان عن طريق استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والاستغلال المثل وتزويد السكان المحليين (المقصود هنا السكان

المتواجدون في نطاق جغرافي محدد) بالمشروعات الاقتصادية وهذا لا يعتمد إلا على الموارد المتاحة والقدرة على جلب هذه المشروعات.

لقد وجد "Christensen" أن معظم المقالات التي نشرت في مجلة تنمية المجتمع المحلي تركز على عملية تحسين أحوال الناس أي أن أفراد المجتمع اتخذوا من التحرك الجماعي مبدءا لتغيير أحوالهم وأنهم قد يحققون ذلك من خلال[87] المشاركة، التعاون والمواجهة.

والحقيقة أن هناك أوجه تشابه مع التطبيق الذي قدمه "Jak Rothman" عام 1974 والذي ركز بدوره على ثلاثة محاور أهمها:[88] تنمية المجتمعات المحلية ترتكز على التعاون والجهود الذاتية والمشاركة، العمل الاجتماعي، التخطيط الاجتماعي، وبالنظر إلى هذه النماذج فإن المشاركة الشعبية والتعاون هما أكثر العناصر أهمية للوصول إلى تنمية المجتمع المحلي، لأن كل تنمية حقيقية لمجتمع ما تتطلب المشاركة الايجابية والتقدم نحو الأفضل ويبقي دور السلطات المحلية كبيرا في هذا المجال بحيث يمكنها أن تلعب دور الموجه إلى ما يمكن أن يحقق تنمية محلية حقيقية.

خلاصة:

إن مفهوم تنمية المجتمع المحلي الذي حظي بالكثير من الاهتمام من طرف الباحثين، بحيث ينظر البعض إلى هذا المفهوم على أساس انه العملية التي تؤدي إلى إشراك أفراد المجتمع المحلي في البحث عن السبل التي توفر احتياجاتهم، فالمجتمع المحلي هو المكان الذي يشترك فيه الجميع بمختلف مستوياتهم لأجل تلبية هذه الاحتياجات، ويبقى الهدف الأساسي من تنمية المجتمع المحلي ، أو ما يعرف بالتنمية المحلية والذي يتمثل في رفع مستوى السكان المحليين في كل المجالات عن طريق استغلال الموارد المحلية الطبيعية والبشرية المتاحة، فالتنمية المحلية إذا هي الأسلوب الذي يهدف إلى التطوير بواسطة عمليات ديناميكية متكاملة تحدث في المجتمع المحلي تزوده بالمشروعات الاقتصادية التي تسمح بدورها المساهمة في معالجة مشكلات السكان وإدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المصادر والإحالات:

(1)G. Fiévet, les définition du développement local, ed, Artois Presse Université, 2002, P: 10, 11

(2) P. Ducasse, le développement local, c'est quoi ? C'est comment ? C'est Pourquoi ; Papier de Recherche, P 1. Disponible sur le site : www.cdcdescherbrooke.com/publications/develop-local_3riv.pdf

(1) G.fievet, op.cit, p 3

(3)د. عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003 3 0 20

(4) J.M. Fontan, A. Lévesque, initiation au développement Economique local (IFDEC) montreal, 1992, P, 3 et 4

(5)د. عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 464 565 66.

(6)لبعل آمال: آليات التسيير الحضري والتنمية المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة بسكرة، قسم علم الاجتماع 2004 ( ): 62.

(7)المرجع نفسه، ص 62.

(8)المرجع نفسه، ص 63.

(9)إسماعيل عبد الباري، أسباب التنمية، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة 1982 ( ): 97

(10)لبعل آمال، مرجع سابق، ص: 63

(11)د. أحمد رشيد، إدارة التنمية، بيروفينشال لإعلام والنشر، الطبعة الثانية، جدة 1996 ( ): 24

(12)D. G. Tremblay, J. A Fontan: Le développement Economique local,la théorie , les Pratiques , les expériences, télé université, Canada , 1997, P. 125.

(13)د. أحمد رشيد، مرجع سابق، ص 25.

(14)شاوش جهيدة: المجتمع المدني والتنمية المحلية، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2004 ( ): 47.

(15)د أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج الممارسة ' المكتبة الجامعية، الإسكندرية 2000 0 0 239

(16)د. أحمد رشيد: التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة 1993 3 9 16

(17)ليلى عبد الوهاب، تنظيم المجتمع، القاهرة، دار النهضة العربية، 1992 9 2: 73

(18)إبراهيم عبد الرحمن رجب، مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان 1998 9 2: 28

(19)د. إبراهيم عبد الرحمن رجب، مرجع سابق، ص 30

(20) مصطفى محمد رشيد، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في التنمية المحلية، رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات، القاهرة، 2002 2 0 3.

(21)مصطفي محمد شديد، مرجع سابق، ص، 8.

(22)إبراهيم عبد الرحمن رجب، التنمية المحلية، قضايا وتحليل، القاهرة، جامعة حلوان، 1997 36.

(23)د. إبراهيم عبد الرحمن رجب، مرجع سابق، ص: 40

(24)المرجع نفسه، ص: 69

(25)د. محمد نصر مهنا، إدارة التنمية في الدول النامية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1976 6 9 46.

(26)د. إبراهيم عبد الرحمن رجب، مرجع سابق، ص 92

(27)د. علي السيد، إدارة الحكم المحلي في السودان، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 1984 4 9 60.

(28) د. الفاروق زكي يونس، تنمية المجتمع المحلي في الدول النامية، الطبعة الثالثة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1993 6 27 – 28

(29) د.. سامح سيد جعفر9 دور التمويل المحلي في عملية التنمية الاقتصادية ،جامعة المنصورة9 كلية التجارة، 1996 أوراق غير منشورة، ص 31

(30) د.. أحمد رشيد، مرجع سابق، ص 36.

(31)د.. سامح سيد جعفر، مرجع سابق، ص 50.

(32) د. محمود الشريف، تطور الإدارة المحلية في مصر، القاهرة، منشورات وزارة التنمية المحلية، 1995 5 9 37، مكتبة كلية التجارة جامعة عين الشمس.

(33)منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.www.ocde.org

(34)شاوش جهيدة، مر جع سابق، ص 43.

(35) F. Tesson: Introduction au cours de développement local, www.univ-PAU.f/tesson/develocal.1.pdf, P 2.

(36)F. Tesson, Op. Cit, P 3.

(37)د. جت جاد الله، تنظيم المجتمع، من المساعدة إلى الدفاع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1998 8 9 55.

(38)د. جت جاد الله، مرجع سابق، ص 55

(39)شاوش جهيدة، مرجع سابق، ص 46.

(40)Wikipedia, Encyclopedie libre.disponible sur: www.wikipedia.org.

(41) Wikipedia, Op Cit, disponible sur: www.wikipedia.org.

(42) J. N. Thomas: Acteurs économiques et développement du territoire, une approche symétrique, les cahiers du CREAD, N° 73, 2005, P 31.

(43)Développement territorial, CPDT, OCDE, P1, disponible sur : www.Oecd.org. Publications et documentations.

(44) X. Greffe: Territoire en France, les enjeux économiques de la décentralisation, Paris, Económica, 1984, P 25.

(45) P. Prevost: Op Cit, P 6.

(46)د. عادل عبد العزيز، إدارة التنمية المحلية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، المؤتمر العربي الرابع " الإدارة المحلية والتنمية " المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 16 أفريل 2006، القاهرة، ص 21.

(47)د. عادل عبد العزيز، مرجع سابق، ص 25.

(48)AJAY chhibber: الدولة في عالم متغير، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1997 9 7 17.

(49)المرجع نفسه، ص 18.

(50) Disponible sur le site : www.worldbank.org/publications.

(51) Z. Berrouche, les fondements Economiques de l'intervention de l'état dans l'économie , colloque international, Privatisation et Nouveau R le de l'état, faculté des sc.Eco, de gestion, Université de Sétif, 03-05 octobre 2004 Recueil de communications, P 81.

(52)د. صالحي صالح. دور الدولة في الحياة الاقتصادية . الملتقى الدولي اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة . كلية العلم الاقتصادية ' جامعة سطيف' 3 – 4 أكتوبر 2004 ' مجمع البحوث ' ص 462.

(53)لقد تمت الإشارة فقط إلى أهم التحولات التي عرفها مفهوم تدخل الدولة دون الخوض في سرد كل ما جاءت به المدارس الفكرية.

(54) E. Legrand, Documents Pour Préparation aux concours d'économie et gestion: r le économiques de l'état, université de Rennes, 2001, P 1

(55)E. Legrand, Op. Cit, P 2.

(56)Banque Mondiale, Rapport sur le Développement dans le monde, 2002, P 22.

(57)د. عادل عبد العزيز: مرجع سابق، ص 26.

(58)) Decentralisation, Wikipedia, l'encyclopedie libre sur le site: www.wikipedia.org

(59)د. سمير عبد الوهاب، اللامركزية في الحكم والتنمية، مؤتمر الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة والتحول إلى اقتصاد السوق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 16-20 أفريل 2006، القاهرة، ص 1.

(60)H. Jurin: Op. Cit, P 3.

(61)د. عيسى يوسف الصابري: اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية، منشورات معهد التنمية الإدارية، أبو ظبي، 2003 3 0 397.

(62)أ. سليمان ولد حامدون، اللامركزية الإدارية. منتدى الحكم المحلي للدول العربية 6-9 ديسمبر 2003، صنعاء، اليمن، ص 1.

(63)د. محمد متولي، أثر العولمة على إدارة التنمية المحلية بمصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، عدد 466، مارس – أفريل 2002 2 0 222.

(64)البنك الدولي، تقرير التنمية لسنة 2002 2 0 22.

(65) P. Prévost: Op. Cit, P 11.

(66)B. Vachon: Le développement local, théories et Pratiques, ed, Gaétan Morin, Canada, 1993, P 163.

(67)د. سمير عبد الوهاب، مرجع سابق، ص، 134.

(68)البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، 1999 9 9 156.

(69)د. منى شفيق الجندي: أثر العولمة على الإدارة المصرية (الفرص، المخاطر، الإمكانيات)، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العددان الأول والثاني، مارس – أفريل 1999 9 9 31.

(70) عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص وم ودورها في التنمية جامعة الأغواط 8 – 9 أفريل 2002 2 0 3

(71) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 4

(72)التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد المحلي، البنك الدولي، سبتمبر 2004 4 0 37 المتواجد على الموقع: www.wordbank.org/urban/led

(73)تقرير البنك الدولي 2004، مرجع سابق، ص 38

(74)د. قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص، 5. 6

(75)) Disponible sur le site : http://rru.worldbank.org/doingbusiness/fr

(76)التنمية الاقتصادية المحلية، البنك الدولي، 2004، مرجع سابق، ص 40 – 41.

(77) B. Pecqueur: Le Développement Local, ed, Syros, Paris 2000, P 31.

(78)د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 85.

(79)د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 60.

(80)هذا لا ينطبق على كل الدول، فهناك دول تفرض ضرائب على المستوى الوطني، تخصص منها نسبة لصالح الجماعات المحلية.

(82)المرجع نفسه، ص 12

(83))د. أحمد رشيد، إدارة التنمية في الدول النامية، القاهرة، دار المعارف 1991 1 9 28

(84)د. مصطفى محمد شديد: مرجع سابق، ص 14-15.

(85) د. فتحي السيد عبده، مرجع سابق، ص 36.

(86)المرجع نفسه، ص 37.

(87) د. إبراهيم عبد الرحمن رجب: مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان 1998 8 9 21

(88)د. عبد الرحمن رجب، مرجع سابق، ص 24.